بسم الله الرحمن الرحيم
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة1
كلية العلوم الإسلامية - قسم اللغة والحضارة الإسلامية
مخبر بحث العلوم الإسلامية في الجزائر

الملتقى الوطني: مناهج البحث في العلوم الإنسانية والإسلامية **يوم: الثلاثاء 28 نوفمبر 2023م**

استمارة مشاركة

بيانات طالب(ة) الدكتوراه	بيانات الأستاذ(ة)
الاسم واللقب: بلقاسم بوجاجة	**الاسم واللقب:** .....
التخصص: دراسات حديثية معاصرة – كتاب وسنة-	**الصفة:** .....
التسجيل: /	**الدرجة العلمية:** .....
جامعة: الوادي	**التخصص:** .....
كلية: العلوم الإسلامية	**جامعة:** .....
قسم: أصول الدين	**كلية:** .....
البريد الإلكتروني: **boudjadja-belkacem@univ-eloued.dz**	**قسم:** .....
في حال كون المشرف غير مشارك في المداخلة ترسل بيانات التواصل معه:	**رقم الهاتف:** .....
الاسم واللقب: محمد رمضاني **البريد الإلكتروني**: **moh9700@gmail.com**	

المحور: ميادين البحث العلمي في العلوم الإسلامية والإنسانية

عنوان المداخلة: مناهج العلماء في ترتيب مصنفات العلوم الإسلامية - مناهج المُحدثين في ترتيب مصنفات علوم الحديث أنموذجا-

ملخص المداخلة:

تتناول المداخلة مناهج العلماء في التصنيف في الحديث النبوي وعلومه، الذي هو أحد ميادين البحث في العلوم الإسلامية التي ترتكز أساسا على القرآن والسنة النبوية، وذلك بالوقوف على منهج العلماء في تصنيف كتب علوم الحديث المختلفة، التي برز فيها التفكير العلمي والإبداع المنهجي لعلماء الحديث قديما وحديثا، سواء ما تعلق منها بالكتب التي جمعت الأحاديث والآثار، أو المؤلفات التي خدمت هذه المصادر الحديثية كشروح الحديث، وكتب الغريب، وكتب الجرح والتعديل، والعلل وعلوم المصطلح وغيرها، وبالنظر في هذه المصنفات تظهر لنا القيمة العلمية لهذه الكتب من الناحية المنهجية، خاصة وأن أهل هذه العلوم لم ينسجوها غالبا تبعا لمثال سابق، وإنما كانت سابقة في بابها، وكان لهذه الكتب الأثر الواضح على مصنفات أخرى من مصنفات العلوم الإنسانية، ككتب التاريخ، وكتب السِير والأعلام وغيرها.

مقدمة

الحمد لله وصلى الله على نبيه محمد وآلة وصحبه وسلم وبعد:

فإن دين الإسلام دين كامل جمع سُبل الفلاح في الدنيا والآخرة، جعله الله عزوجل الطريق التي تهدي العبد في سيره في هذه الحياة فتُرشده إلى سُبل الهداية والنجاة، وتصرفه عن سُبل الغواية والهلاك، ولما كان القرآن والسنة المنبع الذي يستقي منه المسلم الأحكام الشرعية، نشأت علوم تخدم هذه المصادر تُقرب معانيها، وتوضِح المشكل منها، وتُقعد قواعد يُستند إليها في التعامل مع استجد من النوازل، وتُبسَط بها الأحكام لتُسهل على المُسلم معرفة دينه والعمل بمقتضاه، فاختلاف مدارك الناس وأفهامهم يجعل الحاجة مُلحة لتقريب وشرح ما قد يعسُر فهمه على طائفة من الناس، فنتج عن ذلك حركة واسعة للتأليف في العلوم الشرعية قُرآنا وسنة، وكل ما يخدم هذين المصدرين من علوم الشريعة، وكان للسنة النبوية نصيب وافر من هذه الحركة العلمية بدأت بتدوين كتُب السنة التي جمعت حديث النبي ﷺ، وبعدها كل ما يخدم كلام النبي ﷺ رواية ودراية، فَصُنفت المصنفات في شرح الحديث وبيان غريبه ومُشكله، وكذا في بيان أصول الرواية وضبط قواعد معرفة المقبول من الأحاديث من المردود، واجتهد علماء الحديث في تصنيف كُتبهم على نَسق يُسهل على القارئ الاستفادة منها والوقوف على مقاصدها، فَرُتِبت هذه الكتب على الكتب والأبواب الفقهية تارة، وحسب حروف المعجم تارة أخرى، ومنها ما رُتب ترتيبا تاريخيا، ومنها ما رُتب بحسب اصطلاحات وضعها علماء هذا الفن، فنتج عن ذلك مناهج في التصنيف سَلكها من جاء بعد هؤلاء في التصنيف في علوم الحديث والسنة النبوية خاصة، والعلوم الإسلامية والشرعية عامة، وكان لهذه المناهج أثر واضح على العلوم الإنسانية الأخرى، ومنهج التصنيف فيها برز خاصة عند العلماء الذين شملت مؤلفاتهم فنونا مختلفة من العلوم الإسلامية والإنسانية، فكانت هذه المداخلة لإبراز مناهج علماء الحديث في تصنيف كتب الحديث وعلومه، للوقوف على جملة من الجوانب المنهجية في مؤلفات العلوم الإسلامية.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية البحث حول منهج علماء الحديث في ترتيب مصنفاتهم، فما هي منهجية علماء الحديث في ترتيب كتب علوم الحديث؟ وكيف أثرت هذه المنهجية على التصنيف في العلوم الإسلامية والإنسانية.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في كونه يتناول دراسة التصنيف في العلوم الإسلامية عامة وعلوم الحديث خاصة من الناحية المنهجية والشكلية وإبراز نقاط تقاطعها مع العلوم الإنسانية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إبراز على الجوانب المنهجية في مصنفات العلوم الإسلامية عامة وعلوم الحديث خاصة، لإظهار الإبداع المنهجي لعلماء العلوم الشرعية، وكيف كان لهؤلاء أثر على حركة التأليف في العلوم الإنسانية ومناهجه.

منهج البحث:

طبيعة البحث تستوجب توظيف مناهج بحثية مختلفة منها:

المنهج الاستقرائي: للوقوف على طريقة ترتيب علماء الحديث لمصنفاتهم.

المنهج التحليلي: لمعرفة الفائدة المرجوة من ترتيب هذه الكتب بشكل معين دون آخر.

الدراسات السابقة:

من الدراسة السابقة التي تناولت مناهج علماء الحديث في التصنيف:

- كتاب مناهج المحدثين لسعد بن عبد الله الحميد.
- كتاب المدخل إلى مناهج المحدثين، لرفعت فوزي عبد المطلب.
- بحث مناهج التصنيف في أصول الحديث ومصطلحه عند المحدثين، لعبد المجيد مباركية.

خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة على النحو الآتي:

مقدمة: في التعريف بالبحث وذكر أهدافه، وأهميته، والمنهج المتبع في إنجازه

المبحث الأول: يتناول تاريخ التدوين في علوم الحديث اجمالا مع ذكر أنواع علوم الحديث باختصار في مطلبين:

المطلب الأول: تاريخ التصنيف في علوم الحديث.

المطلب الثاني: أنواع علوم الحديث رواية ودراية

المبحث الثاني: يتناول منهج علماء الحديث في ترتيب مصنفاتهم في مطلبين:

المطلب الأول: مناهج ترتيب أصول السنة.

المطلب الثاني: مناهج ترتيب كتب قواعد علم الحديث وما يخدمه من العلوم.

خاتمة: تبين أهم ما توصل إليه البحث

المبحث الأول: تاريخ تدوين الحديث ونشأة علومه:

المطلب الأول: تاريخ التصنيف في علوم الحديث.

بدأ تدوين السنة النبوية منذ عصر النبي ﷺ، بواسطة جمع من الصحابة ممن كان يجيد الكتابة، ويحرص على حفظ الأحاديث بالكتابة والتدوين في الصُحف، ومرت هذه المرحلة بمرحلتين:

أولا: النهي عن كتابة شيء من العلم غير القرآن ثم إباحة ذلك.

وردت روايات عن النبي ﷺ مفادها النهي عن كتابة شيء من الدين غير القرآن منها ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ قال: (**لا تَكتبوا**

عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني، ولا حرج، ومن كذب علي - قال همام: أحسبه قال - متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)[1]، ووردت روايات أخرى تفيد بجواز كتابة الحديث والحث عليه، منها قوله ﷺ: (**اكتبوا لأبي شاه**)، وجمع هذه الروايات الخطيب البغدادي في كتابه "تقييد العلم" وبين وجه الجمع بينها، وحديث أبي سعيد الخدري أصح ما ورد في النهي عن الكتابة أما الأحاديث الأخرى فجُلها من قبيل الضعيف، وذكر أهل العلم في الجمع بين هذه الأحاديث تعليلات منها أن النهي كان في أول الأمر خوفا من اختلاط السنة بالقرآن، وكذا خوفا من الاتكال على الكتابة دون الحفظ، ثم أجاز النبي ﷺ كتابة العلم، بدليل فعله ﷺ، وفعل الصحابة زمن النبي ﷺ، قال المازري: (وهذا النهي قال فيه بعض العلماء: إنما نَهَى أن يُكتب الحديث مَعَ القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلطَ به فَيشبِه على القارئ، ويحتمل أن يكون النهي منسوخا وقد قال ﷺ في خطبة خطبها: "اكتبوا لأبي شَاةٍ لما استكتبها، وقال ﷺ لرجل شَكَا إليه سوء الحفظ: "استعن بيمينِك" وكتب عليه السلام كتابا في الصَّدقات، والدِّيات أو كُتبت عنه فَعَمِلَت بها الأمة ولم ينكرها أحد وَقَد أمَر عليه السلام أمَّتَه بالتبليغ فإذا لم يكتب ذَهَبَ العِلم)[2]

وقال القاضي عياض: (بين السلف اختلاف كبير في كتابة العلم من الصحابة والتابعين، فكرهه كثير منهم، وأجازه الأكثر، فمنعه لما جاء من النهى عنه، ومخافة الاتكال على الكتاب وترك الحفظ، ولئلا يكتب شيء مع القرآن، ومنهم من كان يكتب، فإذا حفظ محا، ثم وقع بعد الاتفاق على جوازه لما جاء عنه - عليه السلام - من إذنه لعبد الله بن عمرو في الكتاب)[3]

وخلاصة الكلام في هذه المسألة أن النهي عن الكتابة كان في أول الأمر للأسباب السالفة الذكر، ثم كان بعد ذلك الإذن بالكتابة ولا أدل على ذلك من فعله ﷺ، وما ثبت عنه من أمر بالكتابة في مواقف مختلفة.

الفرع الثاني: تدوين الحديث دون تصنيف وترتيب:

كان أول من كتب الحديث صحابة النبي ﷺ، فكان بعضهم يكتب حديثه في صُحف تضم هذه الأحاديث، ومن ذلك صحيفة عبد الله بن عمر بن العاص، وصحيفة عبد الله ابن عباس، وصحيفة همام بن منبه وغيرها، وتميزت هذه الصحف والنسخ الحديثية بأن أصحبها لم يراعوا فيها الجوانب المنهجية كثيرا، وإنما كان همهم حفظ هذه الأحاديث وتبليغها لمن بعدهم.

قال الخطيب البغدادي في مقدمة كتابه تقييد العلم: (وقد جاء عن رسول الله ﷺ، أنه قال: **لا تكتبوا عني شيئا سوى القرآن ومن كتب عني غير القرآن فليمحه**، فحمل جماعة من السلف حكم كتاب العلم على ظاهر هذا الخبر وكرهوا أن يكتب شيء من الحديث وغيره في

1 أخرجه مسلم في صحيحه:(كتاب الزهد والرقائق، رقم: 3004).

2 محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري، المُعلم بفوائد مسلم، ج3، ص 385.

3 عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، إِكمَالُ المُعلِمِ بفَوَائِدِ مُسلِم، ج8، ص 554.

الصحف، وشددوا في ذلك، وأجاز آخرون منهم كتاب العلم وتدوينه وأنا أذكر بمشيئة الله ما روي في ذلك من الكراهة وأبين وجهها وأن كتب العلم مباح غير محظور ومستحب غير مكروه وبالله تعالى أستعين وهو حسبي ونعم الوكيل)[1]

وتميزت هذه الصحف بما يلي:

- كُتبت هذه الصحف بأمر من النبي ﷺ كما في حديث أبي شاه السابق الذكر، أو باجتهاد من أحد الصحابة أو التابعين.
- يجمع صاحب الصحيفة في صحيفته مجموعة من الأحاديث التي تلقها مباشرة عن النبي ﷺ مشافهة إن كان من الصحابة رضي الله عنها فيذكر أحاديثه بنسق واحد دون مراعات ترتيب معين في ذكرها غالبا
- يفتتح المؤلف إن كان تابعيا أو ممن دونه الصحيفة بذكر سنده في هذه الأحاديث عن شيخه في أول الصحيفة ثم يذكر كل ما رواه عنه دون إعادة السند. ومثاله صحيفة همام ابن منبه[2] جمع فيها ما حدثه به أبو هريرة رضي الله عنه من حديث النبي ﷺ.
- جمعت مجموعة أحاديث مما سمعه صاحب الصحيفة مباشرة عن النبي ﷺ، أو بواسطة صحابي آخر سمع عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعنه سمع الصحابي أو التابعي صاحب الصحيفة.

ومن أشهر هذه الصحف

صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص، المعروفة بالصحيفة الصادقة:

أخرج الدارمي والخطيب البغدادي كلٌّ بسنده عن مجاهد قال: "أتيتُ عبد الله بن عمرو، فتناولت صحيفة مِن تحت مفرشه، فمنعي، قلت: ما كنت تمنعني شيئًا، قال: هذه الصادقة، هذه ما سمِعْتُ من رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه أحدٌ)[3]

الفرع الثالث: مراحل تصنيف المؤلفات الحديثية وتدوينها:

كان أول ما تناوله التصنيف في الحديث وعلومه، جمع أحاديث النبي ﷺ وترتيبها في مصنفات، بعد أن كان التصنيف في عهد الصحابة يقتصر على جمع بعض الصحابة ما يحفظونه في صحائف، دون اعتماد ترتيب معين كما سبق، بدأ تصنيف المصنفات الحديثية وترتيبها وفق مناهج محددة في عهد التابعين، وهذا لا يعني أن الحديث لم يُكتب حتى هذا الزمن بل إن كتابة الحديث بدأت في حياته ﷺ كما سبق بيان هذا، وإنما كان زمن التابعين زمن بدأ جمع الحديث في دواوين ومصنفات مُرتبة وفق منهجية مُحكَمة ودقيقة، قال ابن

1 أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تقييد العلم، ص 28.
2 طبعت هذه الصحيفة بتحقيق علي حسن عبد الحميد، ونشرها المكتب الإسلامي بعمان، سنة 1407ه.
3 أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تقييد العلم، ص 84.

حجر: (وأول من دون الحديث بن شهاب الزهري على رأس المائه بأمر عمر بن عبد العزيز ثم كثر التدوين ثم التصنيف وحصل بذلك خير كثير فلله الحمد)[1]

وعَمَد أصحاب هذه المصنفات إلى جمع حديث النبي ﷺ وتمحيصه وطرح كل ما قد يُدَّس فيه من أخبار فظهرت الصِّحاح، والسنن، والمسانيد، الموطآت جمع فيها أهل العلم حديث النبي ﷺ وفق منهجية علمية محددة سواء في اختيار الأحاديث أو في ترتيبها وعنونة أبواب الكتب وأقسامها، ونتج عن هذا الزخم العلمي ظهور النقد الحديثي لتميز الصحيح من السقيم، اعتمد فيه نُقاد الحديث على قواعد علمية ومنهجية مُستمدة من كتاب الله عزوجل وسُنة نبيه ﷺ، يُميزون بها بين المقبول والمردود مما نُسب إلى النبي ﷺ، فظهرت قواعد للحكم على الرواة والأسانيد، وقواعد أخرى للتثبت من المتون والأقوال، وانتضمت هذه القواعد مع بداية القرن الثالث الهجري وما بعده في مجموعة من العلوم الحديثية منها ما تعلق بالرواية ورجال الأسانيد ومنها ما هو خاص بالمتون حكما عليها وشرحا لمعانيها، فظهرت مصنفات النقد الحديثي منها ما خُص بنقد الرجال ككتب الجرح والتعديل ومنها ما اعتنى بنقد المتون وعلل الأحاديث وطرق التعامل مع الأحاديث وفهم معانيها ومعرفة الأحكام الشرعية التي تقتضيها، فصنف أهل العلم كتبا تميزت بتخصصها في مجال مخصوص وفق منهجية معينة يُصرح بها المُؤلف في مقدمة كتابه عادة، وسنوضح هذه العلوم ومناهج علماء الحديث في مُصنفاتهم في المطالب الآتية.

المطلب الثاني: أنواع علوم الحديث رواية ودراية:

إن الناظر في كلام العلماء في علم الحديث عموما، يجد هذا الكلام إما أن يكون نقلا لهذا الحديث أو الأثر وتبليغه، وإما كلاما عن أصول نقل الحديث وقواعد تميز المقبول من المردود، وبعد نقل الحديث وتميز المقبول منه، نجد كلام العلماء في ثمرة هذا النقل باستنباط الأحكام والفوائد من هذه الأحاديث والعمل بمقتضى هذه الأحاديث.

وظهر تمييز السَّلف بين هذه العلوم من علوم الحديث في كلامهم فروى الخطيب البغدادي بسَنَدِه عن أبي عاصم النبيل أنه قال: «الرِئاسة في الحديث بلا دِراية رئاسة نَذلة» قال الخطيب البغدادي عقب هذا الأثر (والرئاسة التي أشار إليها أبو عاصم إنما هي اجتماع الطلبة على الراوي للسماع منه عند علو سنه، وانصرام عمره، وربما عاجلته المنية قبل بلوغ تلك الأمنية فتكون أعظم لحسرته وأشد لمصيبته)[2]

واختلف العلماء في تعريفهم لعلم الحديث رواية ودراية على أربعة مذاهب[3]:

1 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج1، ص 208.
2 أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج2، ص181.
3 ينظر: علي بن نايف بقاعي، الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، ص 36 إلى ص40.

المذهب الأول:

ذهب فريق منهم شمس الدين ابن الأكفاني السنجاري[1] والسيوطي[2] والقنوجي[3] وطاهر الجزائري[4]، إلى أن **علم الحديث رواية**: هو ذلك العلم الذي يُعنى بنقل أقوال النبي ﷺ والصحابة والتابعين ومن بعدهم، فيشمل الكُتب التي نقلت أحاديث النبي ﷺ بأسانيدها، كالكتب الستة، والكتب التي نقلت آثار الصحابة والتابعين.

وأما **علم الحديث دِراية:** فهو علم يبحث في شروط الرواية وحال الرواة، وأصناف المرويات، وأضاف عماد علي جمعة[5] في كتابه المكتبة الإسلامية أنه يندرج تحت علم دراية الحديث عدة علوم كعلم غريب الحديث وعلم اختلاف الحديث، وعلم رجال الحديث، وعلم مصطلح الحديث، ومن هذا الفريق من قَسم علم دارية الحديث تقسيما آخر بحيث (ينقسم إلى معرفة معانية، ونظيره علم التفسير، وموضوع هذا العلم: حديث النبي عليه السلام من حيث الدلالة. وإلى معرفة أحواله من القوة والضعف، بحسب اختلاف أحوال نقلته، والأخير هو العلم المسمى بأصول الحديث. وموضوعه أيضًا نفس الحديث لكن من حيث الثبوت)[6]

المذهب الثاني:

وهو مذهب طاش كبري زاده، والغماري[7] ومن تبعهم، في جعل علم الحديث رواية هو كل ما تعلق بشروط نقل الحديث وشروط الناقل مما تعلق بعدالة الرواة وجرحهم، فعلم رواية الحديث هو كل ما يبحث فيما تعلق بالسند.

---

1 هو مُحَمَّد بن إبرَاهِيم بن ساعد السنجاري الأَصل المصري المَعرُوف بِابن الأكفاني، سمع من علاء الدين عبد العزيز البخاري، وحسام الدين السناقي، من مؤلفاته: معراج الدراية شرح الهداية في الفقه، جامع الأسرار شرح المنار في أصول الفقه تــوفي سنة: 749ه ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، ج2، ص79/ والوافي بالوفيات، للصفدي، ، ج2، ص20.

2 ينظر، جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، ج1، ص25.

3 ينظر، محمد صديق خان بن حسن القِنَّوجي، الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص 63.

4 طاهر بن صالح أو محمد صالح، ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ، ولد سنة: 1268ه، من شيوخه: عبد الغني الغنيمي الميداني، وعبد الرحمن البوشناقي، من كتبه: مدخل الطّلاب إلى علم الحساب، منية الأذكياء في قصص الأنبياء، توفي سنة 1352ه، ينظر: (الأعلام للزركلي ج3، ص221/ المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين، ص133)

5 ينظر: عماد علي جمعة، كتاب المكتبة الإسلامية، ص 134.

6 محمد بن أبي بكر المرعشي، ترتيب العلوم، ص 167.

7 أبو الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق ولد سنة 1328ه، من شيوخه: والده محمد وأخوه أحمد والطاهر بن عاشور والكوثري، ينظر: (تَكملَة مُعجم المُؤلفين، ص349/والمعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين، ص181)

وأما علم دراية الحديث فهو يبحث في فهم ألفاظ المتون واستخراج معانيها، والحِكم والأحكام المستفادة منها.

المذهب الثالث:

وذهب آخرون منهم الحافظ بن جماعة وابن حجر[1] إلى أن علم دراية الحديث هو: هو علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن، فاقتصروا على معرفة القواعد والاصطلاحات التي نصل بها إلى معرفة رتبة الحديث من حيث القبول والرد، كعلم الجرح والتعديل وتاريخ الرواة، وكذا علم العلل ومعرفة صحة المتون، وهذا التعريف يختلف مع المذهب الأول في أنه لم يدرج في علم دراية الحديث معرفة معاني الحديث وشرحها.

المذهب الرابع:

وذهب علي بن نايف بقاعي في كتابه الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي إلى تقسيم آخر، قَسَم فيه علم الحديث إلى ثلاثة أقسام فقال: (وأقسام هذه القسمة الثلاثية هي: علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية، وعلم دراية الرواية. وتكون الرواية للسند والمتن معا، وكذلك الدراية تختص بهما معا، ودراية الرواية تعني تطبيق قواعد علم الدراية على الرواية لفهمها ومعرفة أحوالها)[2]

فعرَف علم الحديث رواية بقوله: (علم بنقل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل، أو تقرير، أو صفة خِلقية أو خُلقية، وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم، ورواية هذا المنوال وضبطه وتحرير ألفاظه)

وأما علم الحديث دراية: (فهو علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن)

ثم عرف دراية الدراية وهي القسم الثالث الذي أضافه بأنها (تطبيق القوانين التي يعرف بها أحوال السند والمتن على أسانيد الأحاديث ومتونها لمعرفة المقبول والمردود منها وفهم المراد من تلك الأحاديث واستنباط الأحكام الشرعية منها)

ورغم اختلاف هذه التقسمات فإنها تتفق على توزيع جُل أنواع علوم الحديث وان اختلفت في بعضها فهذا لا يضر فهو اختلاف في الاصطلاح فقط ولا مشاحة في الاصطلاح.

1 ينظر، جلال الدين السيوطي تدريب الراوي، ج1، ص26.
2 علي نايف بقاعي، الاجتهاد في الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، ص40.

وقسم أهل العلم علوم الحديث إلى أنواع مختلفة فقسمها الإمام الحاكم إلى اثنين وخمسين نوعا[1]، وجعلها ابن الصلاح خمسا وستين نوعا في كتابه علوم الحديث، وأوصلها السيوطي الى ثلاث وتسعين نوعا[2]، وأضاف بكر بن عبد الله أبو زيد[3] نوعا آخر هو - معرفة النسخ الحديثية –

وسأقتصر على ذكر بعض اهم هذه الأنواع التي يجمع كل واحد منها مجموعة من الأنواع وهي:

1- **علوم الرواية:** وهي العلوم التي تُعنى بجمع حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وترتيبه في مصنفات وتبليغه، ويندرج تحتها كتب أصول السنة كالكتب الستة وغيرها، وكتب علوم الرواية وآداب التحمل والآداء وشروط ذلك.
2- **علوم الرواة والجرح والتعديل:** وتشمل كل ما تعلق بالرواة جرحا وتعديلا ومعرفة لأحوالهم وسيرهم، وتميزا لمن تشابه منهم، ومعرفة الكنى والألقاب، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، وغيرها مما يتعلق بأحوال الرواة.
3- **علوم علل الأحاديث وقواعد المصطلح:** ويندرج تحتها كل ما تعلق بمعرفة علل الأحاديث، وقواعد التصحيح والتضعيف، ومعرفة ما يُعل به الحديث، كالإرسال والشذوذ والتدليس، وغيرها.
4- **علوم فقه الأحاديث وشرحه:** وتضم كل ما يُتوصل به إلى فهم المراد من الحديث سواء معاني الألفاظ أو الأحكام الشرعية المستنبطة منه، وتضم علم غريب الحديث، وفقه الحديث، وعلم شرح الحديث، ومشكل الحديث ومختلفه وغيرها.

المبحث الثاني: منهج علماء الحديث في ترتيب مصنفاتهم في مطلبين:

المطلب الأول: مناهج ترتيب أصول السنة.

منذ بدأ تدوين أحاديث النبي ﷺ وجمعها في كتب مصنفة ومرتبة في بداية القرن الثاني الهجري بعد أمر عمر بن عبد العزيز بذلك، بعد أن اقتصر الأمر في بداياته على جمعها في صحف ونسخ كتبها بعض الصحابة والتابعين، اختلفت مناهج أهل العلم في ترتيب هذه الكتب فظهرت أصناف مُختلفة سُميت بأسماء مختلفة بحسب مضمونها، ولخص ابن الصلاح طُرق المحدثين في تصنيفهم للكتُب التي جمعت الحديث فقال: (للعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان:

1 عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي.
2 محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث.
3 بكر بن عبد الله أبو زيد، معرفة النسخ والصحف الحديثية، ص14.

إحداهما: التصنيف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها، وتنويعه أنواعا، وجمع ما ورد في كل حكم وكل نوع في باب فباب.
والثانية: تصنيفه على المسانيد، وجمع حديث كل صحابي وحده وإن اختلفت أنواعه، ولمن اختار ذلك أن يرتبهم على حروف المعجم في أسمائهم، وله أن يرتبهم على القبائل، فيبدأ ببني هاشم ثم بالأقرب نسبا من رسول الله - ﷺ -، وله أن يرتب على سوابق الصحابة، فيبدأ بالعشرة، ثم بأهل بدر، ثم بأهل الحديبية، ثم بمن أسلم وهاجر بين الحديبية وفتح مكة، ويختم بأصاغر الصحابة كأبي الطفيل ونظرائه، ثم بالنساء، وهذا أحسن، والأول أسهل. وفي ذلك من وجوه الترتيب غير ذلك)[1]

فلخص ابن الصلاح منهجية المحدثين في تأليف الكتب التي جمعت سنة النبي ﷺ وجعلها قسمين يتفرع عن كل قسم أقسام وفروع من طرق التصنيف:

القسم الأول: التصنيف على الأبواب:

وترتب الأحاديث في هذا القسم بحسب موضوعها، أحاديث العقائد وأحاديث الفقه، وأحاديث السير، وأحاديث الزهد والرقائق، وغيرها وتقسم عادة إلى كُتب ككتاب الطهارة، وكل كتاب إلى أبواب مثل ما فعله البخاري في الصحيح، وقد تقسم إلى أبواب كقولهم: أبواب الطهارة كفعل الترمذي في سننه، وقد يقسم المؤلف الأحاديث بحسب موضوعها دون تبويب كفعل الإمام مسلم في صحيحه فيذكر الكتب كتاب الإيمان، ثم لا يعنون ما يتفرع عنه من أبواب، ثم عن هذه الطريقة في التصنيف تتفرع مجموعة من أنواع التصنيف بحسب الشروط والمنهج الذي اختاره المؤلف في تأليفه، فنجد:

1- **الجوامع:** وهي الكتب التي تُرتب أحاديثها على كُتب وأبواب تَشمل كل مواضيع الدين، من العقيدة، والفقه، والسير وغيرها ومنها صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وجامع الترمذي، وجامع معمر بن راشد.
2- **السنن:** وهي كتب رتبت أبوابها على الأبواب الفقهية، فهي تشتمل غالبا على أحاديث الأحكام دون غيرها، ويروي أصحابها الصحيح والحسن والضعيف وهي كثيرة منها: سنن أبي داود، وسنن النسائي الصغرى والكبرى، وسنن ابن ماجه، وسنن الدارمي، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي الصغرى والكبرى، وسنن سعيد بن منصور.
3- **الموطآت والمصنفات:** وهي كتب تتفق مع السنن في كونها مرتبة على أبواب الفقه، وتختلف عنها في كونها تضم إلى جانب حديث النبي صلى الله عليه وسلم، آثار الصحابة وأقوال أئمة التابعين وتابع التابعين؛ فهما بمعنى واحد وإن اختلفت التسمية، ولا يلتزم منها بالصحيح إلا موطأ الإمام مالك.

1 عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص 253.

4- **الصحاح:** وهي الكتب التي يلتزم أصحابها برواية الأحاديث الصحيحة فقط؛ منها: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وصحيح ابن حبان، وصحيح ابن خزيمة، والمنتقى لابن الجارود، والأحاديث المختارة للمقدسي، وهذه الكتب اختلفت شُروط أصحابها الشُروط التي التزموها في كتبهم.

5- **المستدركات:** المستدرك هو كل كتاب يروي فيه صاحبه أحاديث لم يخرجها كتاب معين وهي على شرطه؛ مثل: المستدرك على الصحيحين للحاكم.

6- **المستخرجات:** المستخرج كتاب يروي فيه صاحبه أحاديث كتاب معين بسند آخر مخالف مع اتحاد المتن؛ مثل: مستخرج الإسماعيلي ومستخرج الغطريفي على صحيح البخاري، ومستخرج أبي عوانة ومستخرج الأصفهاني على صحيح مسلم، ومستخرج الطوسي على سنن الترمذي.

القسم الثاني: التصنيف حسب الرواة والشيوخ:

وهي قسمين:

1- المسانيد: وهي كل كتاب يروي فيه صاحبه الأحاديث مرتبة على أسماء الصحابة رضي الله عنهم؛ فيبدأ مثلا: بأحاديث أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم أبي هريرة، ثم عائشة...؛ ومن أشهر المسندات: مسند أحمد، ومسند بقي بن مخلد، ومسند الحميدي، ومسند أبي يعلى، ومسند البزار، ومسند الطياليسي، ومسند القضاعي.

2 - المعاجم: وهي كل كتاب يروي فيه صاحبه الأحاديث مرتبة على أسماء شيوخه ترتيب حروف المعجم؛ فيبدأ مثلا: بمن بدأ اسمه بالهمزة كإبراهيم وأحمد، ثم من بدأ اسمه بحرف الباء كبدر وبشر... وهكذا إلى حرف الياء كيعقوب ويوسف؛ ومن أشهر المعاجم معاجم الطبراني الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير.

المطلب الثاني: مناهج ترتيب كتب قواعد علم الحديث وما يخدمه من العلوم.

ويقصد بهذا القسم كل ما ألف في قواعد نقد الحديث والتصحيح والتضعيف، وكذا ما صُنف في فهم الحديث واستنباط الأحكام الشرعية:

الفرع الأول: كتب مصطلح الحديث وقواعد نقد الحديث:

وهي الكتب التي تناولت قواعد نقد الحديث، وشروط التحمل والأداء، والتصحيح والتضعيف، واختلفت مناهج أهل العلم في تصنيفها بحسب المراد، وبحسب الحاجة إليها واستقرء أهل العلم مناهج العلماء في تصنيفها فوجد أنها تدور على خمس طرق[1]، وهي:

1- بحوث مبكرة جدا اقتصر أصحابها على ما تمس الحاجة إليه في قبول الحديث، ومنها مقدمة الإمام مسلم لصحيحه.

1 عبد الكريم إسماعيل صباح، الحديث الصحيح ومنهج علماء المسلمين في التصحيح، ص 24.

2- طريقة التنويع ثم التأصيل، وذلك بذكر النوع المراد الكلام عنه من أنواع علوم الحديث ثم التأصيل له كفعل الإمام الحاكم في كتابه علوم الحديث.
3- طريقة التأصيل ثم التنويع، وذلك بذكر الأدلة المعتمد عليها في أصول العلم ثم ذكر ما يتفرع عنها من أنواع لعلوم الحديث كفعل الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية في أصول الرواية.
4- أبحاث اقتصر أصحابها على استقراء شروط أئمة معينين، وفيها يتناول المصنف شروط عالم معين في كتابه ككتاب المدخل إلى الصحيح للإمام الحاكم.
5- طريقة تخريج الفروع على الأصول.

الفرع الثاني: كتب التراجم والجرح والتعديل:

وهي الكتب التي تناولت دراسة رواة الحديث وذكر سيرهم وأحوالهم، وحالهم من جهة العدالة والضبط، واختلفت مناهج العلماء في تصنيف هذه الكتب سواء من ناحية الترتيب، أو من ناحية المحتوى

أولا: طريقة الترتيب:

فمن العلماء من عمد إلى ترتيب كتابه حسب حروف المعجم، فيرتب الرواة حسب حروف المعجم من الألف إلى الياء

ومنهم اعتمد في ذلك على طبقات الرواة، وشيوخهم وتلاميذهم.

ومن المصنفين من رتب الرواة بحسب تاريخ الوفاة.

ثانيا: محتوى الكتاب:

من المصنفين من جمع في مصنفه كل طبقات الرواة سواء الثقاة، أو الضعفاء، أو حتى الوضاعين، ومنهم من أفرد كتابه لذكر الثقات ككتاب معرفة الثقاة للعجلي، والثقاة لابن حبان، أو إفراد المصنف لذكر الضعفاء، كالضعفاء للعقيلي، والكامل في الضعفاء للبن عدي. كلسان الميزان للذهبي.

الفرع الثالث: كتب غريب الحديث:

وهي الكتب التي تناولت الكلمات الغريبة في الأحاديث شرحا وبيانا دون الكلام عن معاني الأحاديث واستنباط الأحكام غالبا، وعادة المصنفين فيها الترتيب على حروف المعجم غالبا، منها غريب الحديث للحربي، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض، والنهاية في غريب الحديث والأثر للابن الأثير وغيرها.

الفرع الرابع: شرح الحديث:

اختلفت مناهج العلماء وطرقهم في شرح حديث النبي ﷺ، بين مختصر ومطيل، فمنهم من اقتصر على فك ألفاظ الحديث دون الكلام عن المعاني، ومنهم من زاد على فك الألفاظ بالكلام عن معاني الحديث و فقه الحديث، والأحكام والآداب المستنبطة، بل ومن العلماء من لا يترك شيئا يتعلق بالحديث من كل الجوانب اللغوية والحديثية، والفقهية، وغيرها إلا ذكره

فيطيل بذلك جدا، كما أن الكثير من العلماء جنحوا إلى تغليب الكلام عن مسائل معينة في شُروحهم دون غيرها، فمنهم من يهتم بمسائل اللغة، ومنهم من يهتم بالمسائل الفقهية، أو الحديثية، أو العقدية، ومنهم من يجمع في شرحه من علوم شتى، فنتج عن ذلك أنواع مختلفة من الشروح بحسب ما تحتويه هذه الشروح.

واختلفت أساليب العلماء وطرقهم في شرح الحديث، ولكل منهم غاية ومَقصد في ذلك، بحسب المقام وبحسب الداعي للتأليف، ويَذكر محمد صديق خان أن أول من صنَّف في طرق الشرح وأساليبه وضوابطه وأفرده بالتأليف المولى رفيع الدين الدهلوي[1] (ت1233ه) في رسالته المسماة "بالتكميل"[2]، وكذا والده المولى ولي الله المحدث الدهلوي[3] (ت1176)، وقال أنهما منفردان في تدوين هذا العلم فإنه علم لم يُسبق إليه، وقسم العلماء أسلوب الشرح على ثلاثة أقسام:[4]

أولا: الشرح بالقَولِ:

يُطلق عليه اسم الشرح بقَوله وسمي أو الموضعي أو الشرح بالقول[5]، وفيه لا يلتزم الشارح السند أو المتن بتمامه، وإنما المقصود ذكر المواضع المشروحة من السند والمتن ويصدرها بكلمة "قَولُه"، ثم يتبعها بشرح الجملة من كل الجوانب اللغوية، أو الحديثية أو الفقهية، أو غير ذلك مما يتعلق بالشرح دون تميز للكلام المشروح عن المتن، وقد يحذف المتن في أصل هذه الشروح، كما هو أصل شرح ابن حجر على صحيح البخاري، ومن أمثلة هذا النوع أيضا، كتاب "معالم السنن" شرح سنن أبي داود، للخطابي، وشرح الكرماني لصحيح البخاري وغيرها.

1. مميزات الشرح بالقوال:

- أن الشارح يتبع الترتيب الذي وردت به ألفاظ الحديث في السند والمتن، فيسهل على القارئ فهم العلاقة بين الفاظ الحديث.

---

1 رفيع الدين عبد الوهاب بن ولي الله ابن عبد الرحيم العمري الدهلوي فقيه من علماء الهند، ولد 1163 ه بدلهي ونشأ بها، من شيوخه: صنوه عبد العزيز، الشيخ محمد عاشق بن عبيد الله البهلتي، ومن تلاميذه: عبد الغني الدهلوي، له: "تكميل الاذهان" و "تفسير آية النور"، توفي1233 ه، ينظر ترجمته: (عبد الحي الحسني، نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، ج7، ص974/ عمر كحالة، معجم المؤلفين ج4ص169)

2 ينظر، محمد صديق خان القِنَّوجي، أبجد العلوم، ص709، ولم أعثر على هذا الكتاب لا في المطبوع ولا المخطوط، وقد نقل عنه صديق خان في كتابه أبجد العلوم كما في الصفحة 113، وفي الصفحة 115 فنقل منه الباب الثاني من كتاب التكميل كما صرح بذلك في نهاية النقل، ومضمون الباب في معنى التحصيل وطرقه، وماهية التدريس وأغراضه واساليبه، وأغراض التصنيف.

3 ولي الله بن عبد الرحيم العمري الدهلوي، فقيه ومحدث، ولد 1114ه بدلهي، من شيوخه: الشيخ أبي طاهر المدني، عبد الله بن سالم البصري، من وتلاميذه: ومرتضى الزبيدي البلجرامي، الشيخ معين الدين السندي، له: "الإرشاد إلى مهمات الإسناد"، "النوادر من أحاديث سيد الأوائل والأواخر"، " شرح تراجم أبواب البخاري"، توفي: 1176هـ ينظر ترجمته في: (معجم المؤلفين ج13ص169، مقال: لمصباح الله عبد الباقي، الإمام ولي الله الدهلوي وترجمته للقرآن)

4 ينظر: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن القِنَّوجي، الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص 88إل 90.

5 ينظر، محمد بن محمد بن محمد ابن سيد الناس النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، مقدمة المحقق: أحمد معبد عبد الكريم، ص90.

- يسبق الشارح شرحه بذكر الكلام المراد شرحه مسبوقا بقوله " قوله كذا" ثم يقتصر على شرح تلك الجملة أو الجمل فقط، فيسهل على القارئ فهم المعنى دون التشتت والخلط بين شرح المقاطع المختلفة للحديث.

2. عيوب الشرح بالقول: ومن عيوب هذه الطريقة في شرح الحديث

- أن القارئ قد تختلط عليه المعاني المختلفة للحديث من لطائف إسنادية، وفوائد نحوية، وأحكام فقهية مستخرجة من الحديث فيصعب عليه إيجاد بُغيته من الحديث إلا بقراءة الشرح كاملا وإعادة استخراج ما يريده من فوائد في موضوع معين، نحوي أو فقهي أو غير ذلك.

ثانيا: الشرح الموضوعي:

وصفه صديق خان بقوله: "الشرح بقَال أقول كشرح للمقاصد والطوالع والعضد" ويقصد بهذا، أن يفرد الشارح كل مقصد من مقاصد الشرح – كالكلام في الروات، أو الغريب، أو الجوانب الفقهية، أو الحديثية-بعنوان يشرح فيه ذلك المقصد والموضوع، وبعض الشُراح يبَوبُ المواضيع بقوله: "بيان كذا" كعمل العيني في مُصنفه "عُمدة القاري شرح صحيح البخاري" فيقول مثلا[1]: بيان البيان، بيان التفسير، بيان الرواة ، فيشرح ما يتعلق بكل موضوع على حدة، ولا يراعي الشارح ترتيب الألفاظ في المتن بل يجمع كل الألفاظ المتعلقة بموضوع معين ثم يشرحه، ويبين المعاني والفوائد المتعلقة بذلك الموضوع الموجودة في الحديث، وقد يستوفي الشارح كل العناصر المتعلقة بالسند والمتن، وقد يُهمِل بعضها بحسب المقام ومراد الحديث من الشرح من جهة البسط أو الاختصار، وبحسب ما يتضمنه الحديث من معاني، ومن عناصر الشرح التي يتناولها الشراح في شرحهم:

1- العناصر المتعلقة بالسند:

- الكلام عن الرواة جرحا وتعديلا وحال بعض الرواة.
- الكلام في صحة السند رواياته وطرقه وتخريجه.
- ذكر ما في السند من علل وقبوله من رده.
- ذكر الشواهد والمتابعات التي تصحح السند

2- العناصر المتعلقة بالمتن:

- الكلام عن غريب الألفاظ وشرح المفردات.
- الكلام عن الاعراب.
- ذكر ما في الحديث من البلاغة والبيان.

1 محمود بن أحمد بدر الدين العينى، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج1، ص16.

- ذكر ما في الحديث من الأحكام والفوائد العقدية، والأصولية والفقهية، والآداب والرقائق وكل ما يستنبط من الحديث من فوائد.

ويختلف الشراح في تعبيرهم عن هذه العناصر فقد يعبر عن العقيدة مثلا: بالتوحيد أو الأصول، أو السنة أو غيرها من الألفاظ.

ومن الشروح التي صنفها أصحابها على هذا الأسلوب، شرح ابن العربي على جامع الترمذي المسمى " عارضة الأحوذي"، وكتاب "النَّفحُ الشذي في شرح جامع الترمذي" لابن سيد الناس اليعمري، وكذا شرح الحافظ ابن رجب الحنبلي، وشرح ابن الـمُلقن لزوائد الترمذي على الصحيحين وسنن أبي داود. ثم إن هذا المنهج في الشرح هو أنسب المناهج لعصرنا الحاضر، ويقبله طلبة العلم أكثر من غيره من مناهج الشرح الأخرى، واستيعاب شرح الحديث من خلاله أيسر على القارئ.

ثالثا: الشرح الممزوج ويقال الشرح مزجا:

عرفه صِديق خان بقوله: (يقال شرح ممزوج تمزج فيه عبارة المتن والشرح ثم يمتاز إما بالميم والشين، وإما بخط يخطه فوق المتن، وهو طريقة أكثر الشراح المتأخرين من المحققين وغيرهم، لكنه ليس بمأمون عن الخلط والغلط)[1]

وفي هذا النوع من الشروح يمزج الشارح بين المتن والشرح من حيث العبارة بحيث لا يستطيع التميز بينهما، إلا لمن سبقت معرفته بالمتن، وقد يميز الشارح المتن عن الشرح إما بلون مغاير، أو بعلامات أخرى، لكن يحرص على ارتباط كلام الشرح بالمتن في أول المتن وآخره، وفي هذا النوع تظهر براعة الشارح ومَقدرته على تصريف الكلام وربطه ببعض.

ويميز الشارح المتن عن الشرح إما بـ:

- كتابة المتن بخط أكبر من خط الشرح
- كتابة المتن بلون مغاير عن لون المتن
- وضع المتن بين علامة مميزة وعادة ما يستعمل القوسان الهلاليان () في ذلك.
- أن يسبق المتن بحرف الميم "م" ويسبق الشرح بحرف الشين "ش".

ومن الشروح التي انتهج أصحابها هذا المنهج القسطلاني في شرحه للبخاري "إرشاد الساري"، حيث قال في مقدمته: (ولطالما خطر في الخاطر المخاطر أن أعلق عليه شرحًا أمزجه فيه مزجًا وأدرجه ضمنه درجًا، أميز فيه الأصل من الشرح بالحمرة والمداد واختلاف الروايات بغيرهما، ليدرك الناظر سريعًا المراد، فيكون باديًا بالصفحة مدركًا باللمحة كاشفًا بعد أسراره لطالبيه، رافع النقاب عن وجوه معانيه)[2]

1- مميزات الشرح الممزوج:

1 محمد صديق خان بن حسن القِنَّوجي، الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص 89.

2 المؤلف: أحمد بن محمد القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج1، ص2.

- أن هذا النوع من الشروح يتضمن نسخة من المتن فيه فالشارح ينقل كل المتن لشرحه، خلاف الشرح بالقول الذي قد يقتصر فيه الشارح على عبارات معينة.
- في الشرح الممزوج يشرح الشارح جُل عبارات المتن حتى ما يكون منها قريب الفهم، فيُيَسر فهم المتن على القارئ مهما كان مستواه.

2- عيوب الشرح الممزوج: ومن عيوب هذه الطريقة في شرح الحديث

- قد يخلط القارئ بين المتن والشرح عند النقل من الشرح والاستفادة منه
- بعض الشراح بهذه الطريقة يتكلف جدا للربط بين المتن والشرح، فيخرج عن المراد من الشرح أحيانا لأجل تحقيق الربط المطلوب.

رابعا: إفراد شرح حديث واحد بمؤلف مستقل:

قد يفرد الشارح حديثا واحدا بشرح مستقل مطول جدا يتناول فيه كل ما له علاقة بالحديث ولو إشارة، وهذا الصنيع يكون للأحاديث التي هي من جوامع الكلم واختصرت أصول الإسلام سواء في مسائل العقائد، أو الفقه والمعاملات، ومن ذلك شرح شيخ الإسلام ابن تيمية لحديث جبريل في الإيمان في مجلد كبير توسع فيه في ذكر مسائل الإيمان واختلاف الفرق فيها، وكذا شرح الحافظ ابن رجب الحنبلي لحديث اختصام الملأ الأعلى في كتاب مُستقل سماه "اختِيار الأولَى في شرح حديث الملأ الأعلى"

خاتمة:

وفي نهاية هذا البحث نخلص إلى النتائج التالية:

- بدأ تدوين السنة النبوية زمن النبي صلى الله عليه وسلم، فكان ذلك الأساس التي قامت عليه المصنفات الحديثية فيما بعد.
- تميز المحدثون بالإبداع والأصالة في التأليف من خلال اتباع منهجية محددة في تصنيف المصنفات الحديثية بحسب المراد من التأليف.
- اختلفت مناهج المحدثين في جمع أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وترتيبها في مصنفاتها، فمنهم من اعتمد التقسيم بحسب الموضوعات ومنهم من سلك طريقة المسانيد ولكل غرضه في ذلك.
- أبدع المحدثون في تصنيف كتب علوم الحديث المختلفة، سواء ما تعلق بالرواة والجرح والتعديل، أو ما تعلق بعلل الأحاديث وقواعد نقد الأحاديث.
- اختلفت مناهج علماء الحديث في تصنيف مصنفات شرح الحديث ومعرفة معانيه واستنباط أحكامه، فمنهم من اقتصر على شرح الألفاظ ومنهم من بسط شرحه بذكر كل ما يتعلق بالحديث من المسائل الحديثية والفقهية وغيرها.

المراجع:

- إبراهيم الصالح الرخيص، الصحف الحديثية، وصحيفة همام بن منبه نموذجا، حوليات كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة، العدد 23، 2021/2020، المجلد الثاني، الصفحات 282- 342.
- أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.
- أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تقييد العلم، الطبعة الثانية، 1974م، تحقيق: يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية.
- أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 1379، دار المعرفة، بيروت، لبنان .
- أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، الطبعة السابعة، 1323هـ، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر.
- بكر بن عبد الله أبو زيد، معرفة النسخ والصحف الحديثية، الطبعة الأولى، 1412ه/1992، دار الراية للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية.
- خير الدين بن محمود بن فارس الزركلي، الأعلام، الطبعة الخامسة عشر، 2002 م، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- سعد بن عبد الله آل حميد، مناهج المحدثين، الطبعة الأولى، 1420ه/1999م، دار أعلام السنة، الملكة العربية السعودية.
- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، المملكة العربية السعودية .
- عبد الكريم إسماعيل صباح، الحديث الصحيح ومنهج علماء المسلمين في التصحيح، الطبعة الأولى، 1419ه/1998م، دار الرشيد، المملكة العربية السعودية.
- عبد المنعم السيد نجم، تدوين دوين السنة ومنزلتها، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد الثالث ربيع الأول 1399ه، السنة الحادية عشر.
- عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، 1406ه/ 1986 م، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت.
- علي نايف بقاعي، الاجتهاد في الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان
- عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، إِكمَالُ المُعلِمِ بفَوَائِدِ مُسلِم، تحقيق: يحيَى إِسمَاعِيل، الطبعة الأولى، 1419 هـ/ 1998 م، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- محمد بن أبي بكر المرعشي الشهير بساجقلي زاده، ترتيب العلوم، تحقيق: محمد بن إسماعيل السيد أحمد، الطبعة الأولى، 1408 ه/ 1988م، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، الطبعة الثانية، 1397هـ/ 1977م، دار الكتب العلمية، بيروت.

- محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري، المُعلم بفوائد مسلم، تحقيق: فضيلة محمد الشاذلي النيفر، الطبعة الثانية، 1988 م، الدار التونسية للنشر، المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر.
- محمد بن محمد ابن سيد الناس اليعمري الربعي، شرح الترمذي «النفح الشذي شرح جامع الترمذي»، تحقيق: أبو جابر الأنصاري وآخرون، الطبعة الأولى، 1428ه/ 2007 م، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- محمد صديق خان بن حسن القِنَّوجي، الحطة في ذكر الصحاح الستة، الطبعة الأولى، 1405هـ/ 1985م، دار الكتب التعليمية، بيروت.
- محمد عجاج بن محمد بن عبد الله الخطيب، السنة قبل التدوين، الطبعة الثالثة، 1400 هـ/ 1980 م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد العنتابي بدر الدين العينى، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- همام بن منبه بن كامل الصنعاني، صحيفة همام بن منبه، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، الطبعة الأولى، 1407 هـ/ 1987م، المكتب الإسلامي، عمان.